

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون مالي بعنوان

سنة 2011 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة

جمهورية ألمانيا الاتحادية

(عدد 63 / 2013)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 11 / 11 / 2013

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقتي شرح الأسباب،

* اتفاق التعاون المالي.

تاريخ انتهاء الأشغال: 04 / 06 / 2014

رئيس اللجنة: السيد الفرجاني دغمان

نائب الرئيس: السيد المنصف شيخ روحه مقرر اللجنة : السيدة لبنى الجريبي

المقرر المساعد الأول: السيد المعز بالحاج رحومه المقرر المساعد الثاني: السيد المنجي الرحوي

نظر اللجنتين

لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية	لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنتين : 13 نوفمبر 2013	
<p style="text-align: center;">جلسة اللجنة : 10 أبريل 2014</p> <p style="text-align: center;">القرار: الموافقة بأغلبية الحاضرين</p> <p style="text-align: center;">تاريخ إنهاء الأشغال: 10 أبريل 2014</p> <p style="text-align: center;">رئيسة اللجنة: سعاد عبد الرحيم</p> <p style="text-align: center;">المقررة المساعدة: عائشة الذوادي</p>	<p style="text-align: center;">جلسة اللجنة : 29 ماي 2014</p> <p style="text-align: center;">القرار: الموافقة بإجماع الحاضرين</p> <p style="text-align: center;">تاريخ إنهاء الأشغال: 04 جوان 2014</p> <p style="text-align: center;">رئيس اللجنة: الفرجاني دغمان</p> <p style="text-align: center;">المقررة: لبنى الجريبي</p>

أولاً – تقديم المشروع:

تعتبر ألمانيا شريكا هاما لتونس حيث توفّق البلدان لإرساء وتطوير علاقات تعاون وشراكة متميزة في مختلف المجالات الاقتصادية. ويرجع تاريخ التعاون المالي التونسي الألماني إلى ستينات القرن الماضي حيث تقدر جملة الاعتمادات المالية الممنوحة بحوالي 1468 مليون أورو (2643 مليون دينار) تم تخصيصها لتمويل مشاريع تنموية إستراتيجية مثل الفلاحة والمحافظة على البيئة ودعم البرنامج الوطني للتأهيل.

وفي هذا الإطار يتنزل اتفاق التعاون المالي لسنة 2011 المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة ألمانيا الاتحادية في 27 جوان 2013 الذي يمثل تنويفا للمفاوضات الحكومية التي تمّت في إطار دعم التعاون المالي والتقني بين البلدين.

وينصّ هذا الاتفاق على الحصول من البنك الألماني من أجل إعادة الإعمار (KfW) على قروض ومساهمات مالية ذات قيمة جمالية تقدر بـ 76 م.أورو (حوالي 169 م.د.) لإنجاز المشاريع التالية:

- برنامج تمويل المؤسسات الصغرى جدا والمؤسسات الصغرى للنهوض بالتشغيل (قروض تفاضلية بقيمة 50 مليون أورو ومساهمات مالية بقيمة 1,5 مليون أورو).
- مشروع التطهير في المناطق الصناعية II (قروض تفاضلية بقيمة 18 مليون أورو).
- برنامج التصرف المندمج في الموارد المائية (التغيرات المناخية)، (قروض بقيمة 4.5 مليون أورو).
- صندوق إزالة التلوث الصناعي (FODEP IV) (مساهمات مالية بقيمة 2 مليون أورو).

ويتم ضبط الإجراءات المتبعة لاستعمال ومنح المبالغ المذكورة في عقود يقع إبرامها بين مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KfW) والمنفذين من القروض والمساهمات المالية. وتخضع هذه العقود إلى التشريع الجاري به العمل في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

ولا تتطلب هذه العقود إجراءات مصادقة للدخول حيز التنفيذ حيث يعتبر هذا الاتفاق اتفاقا إطاريا لكل المشاريع الوارد ذكرها أعلاه مما سيمكن من التخفيف من الإجراءات الضرورية للانطلاق في تنفيذ مشاريع التعاون المالي بين البلدين ويسرع في نسقها ويقلص من مدة إنجازها.

وتعفي تونس مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KfW) من كل الضرائب والأداءات بالجمهورية التونسية في إطار إبرام وتنفيذ العقود المشار إليها في هذا الاتفاق.

ثانيا – أعمال اللجنة:

تدارست لجنة المالية والتخطيط والتنمية مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ 29 ماي 2014، وثنى النواب برامج التعاون المالي مع جمهورية ألمانيا الاتحادية باعتبار وأن التمويل يُمنح دون اشتراط التزوّد من السوق الألمانية وبشروط تفاضلية ملائمة لطبيعة المشاريع الممولة التي تتميز بانعكاساتها الاجتماعية عالية القيمة، كما أنّ نسبة الفائدة تُقدّر بـ 3 % وفترة السداد تصل إلى 40 سنة منها 10 سنوات إمهال.

ثالثا – توصيات اللجنتين:

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بضرورة التنصيص على القيمة الجمالية للقروض والمساهمات المالية صلب مشروع القانون تماشيا مع الصيغة التي تم اعتمادها صلب القانونين المتعلقين بالمصادقة على اتفاقيتي التعاون المالي بين تونس وألمانيا لسنتي 2010 و 2009.

كما توصي اللجنة بمد المجلس الوطني التأسيسي بجملة المشاريع المنجزة في إطار برنامج التعاون التونسي الألماني منذ الستينات.

وتمن أعضاء لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية التعاون الاستثماري بين تونس وألمانيا منوهين بالموقف الألماني الداعم للانتقال الديمقراطي والذي تجسد في تحويل القروض الممنوحة لتونس إلى استثمارات.

رابعاً - قرار اللجنة:

وافقت اللجنة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

المقرر المساعد للجنة

معز بالحاج رحومة

رئيس اللجنة

الفرجاني دغمان



2013 / 63

الواردات عدد
11 نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

2013 / 63

مشروع قانون

يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون مالي بعنوان سنة 2011 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية.

فصل وحيد :

تمت المصادقة على اتفاق التعاون المالي بعنوان سنة 2011 الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 27 جوان 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية.